

Distr.
GENERAL

S/1997/239
19 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتتحقق في أنغولا

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن رقم ١٠٩٨ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، التي حثّ المجلس فيها، ضمن جملة أمور، حكومة أنغولا، وعلى وجه الخصوص الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، على القيام دون مزيد من التأخير بإنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، وطلب إلى أن يقدم بحلول ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧ تقريراً عن حالة تشكيل تلك الحكومة.

ثانياً - حالة تشكيل الحكومة الجديدة

٢ - تضمن تقريري المقدم إلى مجلس الأمن في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ (S/1997/117) وصفاً للجهود المضنية التي بذلها ممثلي الخاص، السيد أليوني بولندين بيبي، بدعم من ممثلي الدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة)، لتشجيع الحكومة واتحاد "يونيتا" على إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في وقت سابق من العام الحالي. وفقاً لأحكام بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) والاتفاقات اللاحقة بين الطرفين. وللأسف، لم تكلل تلك الجهود بالنجاح؛ ولذلك، قرر مجلس الأمن أن يدعو الطرفين إلى تنفيذ اتفاقاتهما بدقة، وتشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية دون ربط ذلك بأي شروط ودون مزيد من التأخير.

٣ - وعقب اتخاذ مجلس الأمن القرار رقم ١٠٩٨ (١٩٩٧) في ٢٧ شباط/فبراير، اقترحت حكومة أنغولا تحديد يوم ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧ كموعد لتنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. كما اقترحت أن يصل نواب "يونيتا" في الجمعية الوطنية ومسؤولو "يونيتا" المعينون لتولي مناصب في الحكومة الجديدة، إلى لواندا قبل ذلك الموعد بمدة كافية. وكانت هذه المسألة موضوع مشاورات مكثفة بين الطرفين، وفي اللجنة المشتركة. وفي حين وافق اتحاد "يونيتا" من حيث المبدأ على وصول ممثليه في وقت مبكر، فقد أعرب عن رأي مفاده عدم تحديد وإعلان أي موعد محدد لوصول نوابه ومسؤوليه إلى العاصمة. وفي الوقت ذاته، أوضح اتحاد "يونيتا" أن رئيسه، السيد جوناس سافيمبي، سيعلن إعلاناً هاماً أثناء مراسم الاحتفال بذكرى مرور ٣١ عاماً على إنشاء اتحاد "يونيتا" في ١٣ آذار/مارس.

٤ - وفي اجتماع مع ممثلي الخاص يوم ٧ آذار/مارس ١٩٩٧، وافق رئيس أنغولا، السيد خوسيه إدواردو دوس سانتوس، على عدم تحديد موعد تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية إلا بعد وصول نواب ومسؤولي اتحاد "يونيتا" إلى لواندا. وفي الوقت ذاته، ظل اتحاد "يونيتا" يصر على أن يناقش الطرفان برنامج الحكومة الجديدة قبل تشكيلها. وفي هذا الشأن، قدمت حكومة أنغولا إلى اتحاد "يونيتا" يوم ٢ آذار/مارس مشروع برنامج سيقدم إلى مجلس الوزراء للنظر فيه بعد تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. وقالت الحكومة أيضاً إن تلك الوثيقة تأخذ في الاعتبار الآراء الواردة في مشروع البرنامج الذي عмمه اتحاد "يونيتا" في ١١ شباط/فبراير.

٥ - وفي بيان أدى به السيد سافيمبي أثناء الاحتفال بذكرى إنشاء اتحاد "يونيتا" في ١٣ آذار/مارس، كرر تأكيد استعداد حزبه للمشاركة في حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. وأثار في الوقت ذاته من جديد ضرورة الاتفاق على برنامج الحد الأدنى للحكومة الجديدة قبل إنشائها. وأكد اتحاد "يونيتا" أنه سيرسل كل ممثليه إلى لواندا بين يومي ١٥ و ١٧ آذار/مارس. ولكن لم يبدأ وصول بعض النواب إلى العاصمة الأنغولية إلا في مساء يوم ١٧ آذار/مارس. وفي ١٩ آذار/مارس، كان هناك ٤٣ من نواب اتحاد "يونيتا" في لواندا (من بين مجموعهم البالغ ٧٠ نائباً)، وكان بعضهم موجوداً هناك بالفعل منذ شباط/فبراير ١٩٩٧. وفي ذلك التاريخ، كان قد وصل إلى لواندا أيضاً سبعة من المسؤولين المعينين لتولي مناصب في الحكومة الجديدة، من بين مجموعهم البالغ ١١ مسؤولاً. ومن المتوقع، بعد وصول جميع مسؤولي اتحاد "يونيتا" المعينين، أن تحدد الحكومة موعد تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، وأن تؤيد ذلك اللجنة المشتركة.

٦ - وفي محاولة للتعجيل بتشكيل الحكومة الجديدة، سافر ممثلي الخاص إلى باليوندو يوم ١٨ آذار/مارس لإجراء مشاورات مع السيد سافيمبي. وشكا زعيم اتحاد "يونيتا" مما وصفه بأنه محاولات من جانب الحكومة لتأخير بدء حوار بين الطرفين بشأن وضع برنامج مشترك. غير أنه أكد أنه سيكون من الممكن حل مشكلة تشكيل الحكومة الجديدة إذا ما سادت روح مصالحة وطنية حقيقية. وهناك مؤشرات على أن الحكومة مستعدة لبدء مناقشة برنامج الحكومة الجديدة دون إبطاء، ولكن لكي يحدث ذلك، لا بد وأن يوجد جمع مسؤولي اتحاد "يونيتا" في العاصمة الأنغولية. ويفيد ممثلي الخاص أن المشاورات المكثفة مستمرة بشأن هذه المسألة، وأنه قد عرض على الطرفين مقترنات إضافية بغية حل المسألة خلال الأيام القليلة المقبلة.

ثالثا - ملاحظات

٧ - أجد أنه مما يدعو للأسف أن حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية لم تتشكل بعد، رغم ما بذل من جهود دؤوبة ومكثفة. وانه لمن يدعوا إلى القلق البالغ أن تشكيلها قد تأجل مرة أخرى، وهو ما يرجع في المقام الأول إلى عدم إرسال اتحاد "يونيتا" جميع مسؤوليه إلى لواندا كما كان متفقاً من قبل. إن التأخيرات المتكررة في الوفاء بهذا الالتزام تترك أثراً سلبياً على تنفيذ الجوانب الرئيسية في عملية السلام، بما في ذلك إعادة الإدارة الحكومية إلى حالتها الطبيعية في كافة أنحاء أنغولا، وتسرير الأفراد الزائدين في اتحاد

"يونيتا"، الذين لا يزال يجري إيواؤهم في مراكز الاختيار والتسريح. وهذه الحالة تقوض بصورة خطيرة مصداقية عملية السلام، ويجب ألا يسمح لها بأن تستمر.

٨ - إنتي أدرك أن صبر المجتمع الدولي قد أخذ في التقادم. وبهذا الإدراك، قررت أن أزور أنغولا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/مارس بهدف إجراء تقييم مباشر للحالة وبحث الطرفين على ضرورة إنشاء الحكومة الجديدة دون مزيد من التأخير. وخلال زيارتي للمنطقة، سأتشاور أيضاً مع ممثلي الخاص، ومع ممثلي الدول المراقبة، والحكومات الأخرى المعنية، بشأن سُبل ووسائل إعطاء دفعة قوية جديدة إلى عملية السلام.
